

توظيف الفوائض النفطية لتحقيق النمو الاقتصادي

د. / بناي مصطفى *

Abstract:

Vivre un grand nombre de pays producteurs de pétrole à la lumière des fluctuations des prix du pétrole entre l'ascension et la chute, lever de façon significative dans rentes pétrolières et la contraction et amélioration des conditions économiques à la lumière de la hauteur et de la dégradation en cas de chute, il définit excédents pétroliers au prix élevé de l'accumulation de l'huile, il est donc par le réinvestissement de ces retours et de l'emploi, excédents pétroliers Titree et comment les employer. Il est ce que vous cherchez en elle dans cet article.

Les mots clés: Pays producteurs de pétrole, Excédents pétroliers, Développement économique.

ملخص:

تشهد الكثير من الدول النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط بين ارتفاعها وانخفاضها، ارتفاعا محسوسا في العوائد النفطية وتقلصها وبين تحسن الأحوال الاقتصادية في ظل ارتفاعها وبين تدهورها في حال انخفاضها، فتعرف الفوائض النفطية عند ارتفاع أسعار النفط تراكما، لذلك يتم من خلالها إعادة استثمار هذه العوائد وتوظيفها، بعنوان الفوائض النفطية وسبل توظيفها. وهو ما تبحث فيه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية: الدول المنتجة للنفط، العوائد النفطية، نمو اقتصادي.

* أستاذ محاضر «ب» - جامعة الجزائر 3

مخطط المقال:

مقدمة

1) مدخل مفاهيمي للنمو والنفط

1-1) ماهية النمو الاقتصادي

2-1) ماهية النفط

2) توظيف الفوائض النفطية

1-2) ماهية الفوائض النفطية

2-2) استخدام الفوائض النفطية للنمو

خاتمة

مقدمة:

إن النفط هو المورد الأساسي للتدفقات المالية وهو المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ أمد طويل، ومع كل الأهمية التي يحظى بها النفط فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة في بعض الأحيان، والتي تتمثل في التضارب المستمر للأسعار الخاصة به، مما قد يؤدي إلى خلل في صادرات الدول المنتجة له فينعكس سلبا على مداخيلها وبالتالي على أدائها الاقتصادي، فموضوع صناديق الثروة السيادية مرتبط إلى حد كبير بموضوع إدارة المالية العامة للدول المالكة للثروة النفطية وعلاقتها بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط وما يميز هذه الأسعار من عدم اليقين والتذبذب وتأثيرها على الإيرادات النفطية.

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا للأسعار، انعكست بالإيجاب على تطور الإيرادات النفطية للجزائر، وبات من المؤكد أن البلاد لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للموارد النفطية في دفع عجلة التنمية. وعلى غرار معظم الدول النفطية قامت الجزائر بإنشاء صندوق سيادي يدعى "صندوق ضبط الإيرادات" في سنة 2000، الذي كان يهدف إلى تفادي الآثار السلبية للأزمات السعرية في سوق النفط على السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، ونتيجة لذلك تبنت العديد من السياسات والإجراءات لتوظيف هذه الفوائض التي تصب كلها في وعاء الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق جاءت إشكالية بحثنا بالشكل التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصناديق السيادية وفوائضها النفطية في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول النفطية؟

(1) مدخل مفاهيمي للنمو والنفط:

إن قطاع النفط والغاز مازال يعاني من أوضاع صعبة في الدول العربية والعالم مع تزايد الإمدادات بسبب استمرار ضخ النفط من المشروعات غير التقليدية عالية التكلفة وتباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي .

(1-1) ماهية النمو الاقتصادي:

عند تعريف النمو الاقتصادي يجب دراسته إحصائياً ونظرياً، فالتحليل الاقتصادي يطرح تساؤلات عن كيفية تقديم الحلول . وبعد هدف تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها سواء أن كانت النامية أو المتخلفة، وذلك لما يحتويه الفكر الاقتصادي على أفكار تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بما فيها الموارد الأولية خاصة النفط بين دول العالم التي تعد ركناً أساسياً في عملية الإنماء .
إن النمو الاقتصادي مصطلح يشكل جزءاً هاماً من النظرية الاقتصادية، فهو الذي تعبر زيادته عن زيادة الثروة في بلد ما، وهو الذي يجب بشكل أو بآخر على العديد من التساؤلات التي من أهمها الفرق في ثراء الدولة نفسها عند دراسة حالة اقتصادها خلال سنوات مختلفة سابقة وحالية، وهو الذي يوضح بشكل أو بآخر سبب وجود دول متقدمة وأخرى نامية توجد بينهما فجوات كبيرة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات، وللتأكيد على أهمية هذا المفهوم؛ يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد المواضيع الهامة والحساسة لأي سياسة اقتصادية كونه المرأة التي تعكس طريق سير الاقتصاد من ناحية، والمؤشر الذي يمكن من خلاله التعبير عن مستوى رفاهية الأفراد من ناحية أخرى، وتكفي هنا الإشارة إلى أنه قد تمّ تصنيف دول العالم إلى عالم أول وثاني وثالث بناء على مفهوم التنمية التي يعتبر النمو الاقتصادي جزءاً رئيسياً من مكوناتها .

✦ تعريف النمو الاقتصادي:

تزامن مصطلح "النمو الاقتصادي" مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. وبالرغم من تعدد وجهات النظر، يمكن تعريف النمو الاقتصادي بصيغ مختلفة، على أنه:

- "الزيادة المحققة في المدى الطويل لإنتاج بلد"؛⁵
 - "سلوك خاص لبعض المتغيرات الاقتصادية بدلالة الزمن لهذه المتغيرات دورا في تبني طريقة مواتية لقراءة الظاهرة، وتؤدي في نفس الوقت إلى القراءة الكمية للتنمية، ومؤشرات للنمو (الناتج المحلي الخام والناتج المحلي، والخام الفردي)"؛⁶
 - حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"؛⁷
 - والزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسين التدرجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير مسار توجه الزيادة في الإنتاج"؛⁸
- يشير النمو الاقتصادي الحديث إلى فترة زمنية من تاريخ العالم، لها من الخصائص والصفات ما يميزها عن غيرها من الفترات الزمنية، والعنصر الرئيسي الذي يميزها استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي، والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضير.
- ونظرا للخلط الذي يقع بين المفهومين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:
- النمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع. بمعنى لو أننا أنتجنا مليون طن من الذرة في هذه السنة ثم زاد إنتاجنا خلال السنتين القادمتين الضعف، عندها يمكننا أن نقول أننا قد حققنا نمواً اقتصادياً بمقدار الضعف في إنتاجنا العام وبالتالي الضعف في دخلها العام أو الوطني، والزيادة في النمو الاقتصادي لا تعني تماماً أي تقدم في حالة البلد لأن هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الحسبان حتى نستطيع الحكم بأن النمو قد أدى إلى تحسن؛
 - أما التنمية الاقتصادية، فهي مفهوم أكثر شمولاً ووسعة من مفهوم النمو وهو المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصادياً واجتماعياً ودولياً، ولذلك نحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الراشد، على التنمية الاقتصادية وليس النمو الاقتصادي حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي"؛⁹
- ومعنى هذا التنمية أوسع مضمونا من النمو، وتعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازدياد إجمالي في إنتاج السلع وبمعدل أسرع من نمو السكان. والنمو الاقتصادي هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو وإن كان أساسياً فإنه ليس مرادفاً تماماً للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها¹⁰.

✦ أهمية النمو الاقتصادي:

تأتي أهمية النفط بالنسبة للدول المنتجة من خلال: مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية لتمويل السلع الرأسمالية والاستهلاكية والخدمات، ومن كونه مائة يمكن استغلالها في بناء قاعدته صناعية كونه احد عناصر الانتاج الضروريه لاية صناعات اخرى¹¹. ونظرا لأهميته، ارتبط النمو الاقتصادي في الجزائر وفي كثير من الدول بسياسة الإنعاش الاقتصادي¹².

نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن وهي¹³:

- بالنسبة للأفراد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجيات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية؛
- وبالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساخرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء استراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على احصائيات ومعطيات ميدانية.

ولا تكون أهمية للنمو الاقتصادي دون وجود تمويل خاصة التمويل المصرفي، إذ أن هناك خمس حجج يمكن لها أن تبين أنه هناك علاقة موجبة وطردية بين النظام المصرفي والنمو الاقتصادي¹⁴:

- النظام يسهل الحماية ضد الأخطار ويسمح بتقسيمها؛
 - يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية؛
 - يسمح بمراقبة ومتابعة جيدة للمسيرين والمؤسسات من طرف المساهمين؛
 - يسمح بتحريك وتطوير الادخار المحلي؛
 - ويسهل تبادل السلع والخدمات.
- إضافة إلى هذا، يسمح وجود المصرف بتخفيف المشاكل والعراقيل التي يمكن أن تواجه المستثمرين في الأسواق. ولعل من بينها مشكل تحويل الأصل الم الي إلى وسيلة تبادل وتكاليف، خاصة إذا كان هناك مشكل عدم تناظر المعلومات كبيرة لهذه التحويلات، فنقص المعلومات حول المشاريع والاستثمارات وعدم تناظر المعلومات قد يؤدي إلى صعوبة التوظيف الأمثل للموارد، مما يضطر الأعوان إلى تعيين شخص أو مؤسسة يلجؤون إليه في حالة احتياجهم لهذه المعلومات، ولعل أهم مؤسسة تحقق لهم هذا الأمر هي المصارف. فالمشاريع ذات المردودية العالية تتطلب أموال كبيرة وأجال طويلة لتحقيقها، مما يعترض مع

فوائد المدخرين وخوفهم من استرجاع أموالهم مما قد يتسبب في مشكل السيولة، الأمر الذي يؤدي إلى تمويل مشاريع أقل مردودية وتسمح باسترجاع الأموال في وقت قصير¹⁵.

✦ مصادر النمو الاقتصادي:

كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحقّقه من نمو اقتصادي، لذلك يصبح من المفيد معرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، فإنه ليس بالإمكان الفهم التام لكل مقومات النمو الاقتصادي إلا أنه يمكن معرفة بعضها منها، وأهمها¹⁶:

✦ الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري:

إن الدور الحاسم للإنتاجية تؤكد دراسات إجمالي أداء النمو عبر البلدان، فخلال الفترة (1960-2000) لم يكن يفسر معظم الاختلافات في النمو بين البلدان (50-90%) تراكم رأس المال المادي أو رأي المال البشري، بل إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج الذي يمكن أن يفهم بأنه يشمل أكثر من مجرد الاختلافات في التكنولوجيا، فالبيئة الأوسع التي تعمل فيها المؤسسات لها أهميتها أيضا، ومناخ الاستثمار الجيد يمن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة.

✦ التقدم التكنولوجي:

هو يعني ادخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل انتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو ادخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية. ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير، فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي.

✦ النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا في حث النمو الاقتصادي، فزيادة قوة العمل عاملا موجبا في حث النمو الاقتصادي، وزيادتها أيضا تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المالية.

✚ والتنظيم الاقتصادي الكفاء:

إذ أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة والنجاعة.

(2-1) ماهية النفط:

يعتبر النفط المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل إنتاج صناعي أو زراعي في العالم المعاصر، فيكفي أنه أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية فهو يشكل نسبة 2.33% من التجارة العالمية للطاقة بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم، نظرا لتعدد استخداماته ومرونة منتجاته، فقد تحول إلى سلعة استخراجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده، ونتيجة للتطورات التي حصلت في دول العالم المنتجة للنفط والتي أثرت على السوق النفطية باعتبارها مجموعة من المبادلات بين قوى العرض والطلب من شأنها التأثير على أسعار النفط¹⁷.

✚ تعريف النفط:

- إن النفط أو البترول كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني، بحيث أن معظم البلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لاتيني، أما بلدان أوروبا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة نفط بدلا من بترول وفي منطقتنا العربية من محيطها إلى خليجها منقسمون في استخدامهم لهذه المصطلحين، وتوجد تعريفات كثيرة لهذا المصطلح نذكر منها:
- مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائصه مشتقة باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما¹⁸؛
 - مادة سائلة وهي الهيدروكربونات السائلة والتي يطلق عليها اسم النفط الخام لهذا تتحدد خصائص هذه المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحدد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى¹⁹.
 - مادة غازية، وهي الهيدروكربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي، وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Méthane، والأتان Ethane، والبروبين Propane، والبوتان Butane، والنترجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وينسب متفاوتة، إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة

70-90% ويمكن اسالته أو تسيله (جعله سائلا) تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية²⁰.

✦ أهمية منتجات النفط:

إن النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو بالزوجة أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية. فالنفط يتباين ويختلف في نوعه من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة. هناك نفط خفيف، ثقيل، متوسط وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض)، كما يوجد نفط حلو ومر لتدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية وهذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع النفط²¹، كما يوضحه الجدول التالي الذي يبين درجة الكثافة النوعية API، لمختلف أنواع المنتجات والمشتقات النفطية:

للنفط أهمية في الاقتصاد الحديث، يمكن توضيحه في النقاط الآتية²²:

- استهلاك مادة النفط يعتبر المصدر الأول للطاقة والتي تعتبر العجلة التي تحرك دواليب الاقتصاد العالمي؛
- انخفاض تكاليف إنتاج البترول بالمقارنة مع المصادر البديلة الأخرى وتعدد منتجاته واستخدامها وانخفاض تكاليفها أيضا؛
- النفط كمصدر للإيرادات المالية ويتضح ذلك بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له بصورة رئيسية وأولية، سواء أن كان في الإنتاج والدخل الوطني أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة؛
- وتنشيط الأسواق المالية بحيث توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية؛
- جعل النفط وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية كالشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمثل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن؛
- والعائدات النفطية تشكل قوة شرائية تشغل اقتصاديات الدول الصناعية، حيث تعتمد الدول النفطية على الواردات من الدول الغربية في تغطية حاجياتها الاستهلاكية.

(2) توظيف الفوائض النفطية:

اتسمت اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط بالاعتماد شبه المطلق على إيراداتها النفطية في تمويل إنفاقها الجاري وبرامجها الاستثمارية. ونتيجة للتقلبات الدورية التي تشهدها أسواق النفط العالمية ورغبة هذه الدول في المحافظة على حجم إنفاقها الجاري ومتابعة تنفيذ برامجها التنموية تضطر للاقتراض عند تدني أسعار النفط، مما يؤدي إلى تضخم الدين العام، بينما تتوفر لديها فوائض مالية ضخمة عند ارتفاع أسعار النفط العالمية.²³

(1-2) ماهية الفوائض النفطية:

تعتبر الفوائض النفطية في كل دول العالم خاصة منها الدول العربية ثروة حقيقية لتمويل الاقتصاد فيها خاصة وأن منها الدول الربعية التي تنتهج سياسات التنمية في اقتصاد نفطي لتوظيف تلك العوائد النفطية من أجل نمو اقتصادي كفيل لاستثمار هذه الأموال في مشاريع توسع هيكلها الاقتصادية.

✦ تعريف الفوائض النفطية:

يمثل الفائض النفطي "الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات النفطية أساسا وبين مجمل الواردات أي هو الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي لا تتاح له فرصا للتوظيف داخل الاقتصاد أي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة. وحسب مفهوم ريكاردو، فالفائض "دفع غير مستحق" لأنه لا يعبر عن ثروة حقيقية ناتجة عن نشاط اقتصادي تتحكم فيه عناصر الإنتاج والتكاليف عبر آلية السوق، بل هي أرباح ناتجة عن احتكار وتملك سلعة النفط، فالفائض من عوائد النفط هو "الفائض رأسمالي ظاهري جاء لقاء تصدير ثروة طبيعية غير متجددة أي لقاء اندثار أصل انتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد انتاجي ناضب، لكنه اعتبر فائضا لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة، وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد"²⁴.

وقد تعددت الأقوال حول الفوائض المالية المتراكمة لدى الدول النفطية حيث ترى فيها الدول الصناعية بأنها أموال ناتجة عن أسعار احتكارية، ولم تنتج عن نشاط اقتصادي يتحكم فيه عناصر التكاليف والأرباح، عبر آلية السوق، فهي "فوائض غير مستحقة ولا تعبر عن ثروة

حقيقية بقدر ماهي أرباح فرضها الاحتكار والتملك لسلعة النفط، وأن هذا الفائض هو تسديد ثمن غير ضروري لقيمة السلعة أي تسديد تعسفي²⁵ بحيث سجلت العوائد النفطية العربية تزايدا كبيرا منذ التصحيح السعري لسنة 1973 حيث تضاعفت أكثر من 12 مرة خلال خمس سنوات²⁶.

✦ أهمية الفوائض النفطية:

إذا كان ضعف الادخار وموارد العملة الصعبة هي مشكلة الدول المتخلفة، واحدى النقاط التي تثار عندما يتعلق الأمر بدراسة أسباب التخلف، فإن توفير التمويل لا يشكل عائقا للدول النفطية من أجل تسطير برامجها التنموية، بسبب توفر العائدات المالية من النفط كما أشرنا تفوق أحيانا الحاجات الاستثمارية المخططة، فتتراكم في شكل رساميل نقدية كبيرة في داخل البلد المصدر للنفط وبالأخص خارجه. هذه الفوائض المتراكمة تطرح التساؤل حول ما إذا كانت تشكل عبئا للدول النفطية بسبب محدودية قدراتها في توظيف هذه الأموال في برامج تنمية قادرة على خلق ثروة حقيقية، لأن وجود احتياطات كبيرة من الصرف المتأثية من تصدير المحروقات لدى الدول لمنتجة لنفط تصبح هدفا للدول الصناعية، تعمل على استقطابها بأساليب مختلفة لاستعادة التدفقات المالية التي دفعتها في فاتورة استيراد الطاقة وهي الآلية المعروفة بعملية تدوير العائدات النفطية، وتأخذ أشكالا منها²⁷:

1. زيادة واردات الدول النفطية من السلع الاستهلاكية حيث تلجأ إلى زيادة استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية، هذه الواردات آتية أساسا من الدول الصناعية كسلع استهلاك رأسمالية أو غذائية حيث تستعيد الدول الصناعية الأموال التي أنفقتها في فاتورة النفط، وهي من أهم وسائل تدوير العائدات حيث يلاحظ تزايد الواردات بشكل مطرد مع زيادة الفوائض النفطية؛
2. لا يمكن أن يتم تدوير الأموال آليا أيضا بسبب الانخفاض في أسعار الصرف بين قيمة الصادرات النفطية المقومة بالدولار وبين قيمة الواردات القادمة من منطقة خارج الدولار وهي عملة الأورو؛
3. وتحويل فائض ميزان المدفوعات من الأموال المتراكمة مباشرة لاستثمارها في الدول الصناعية، حيث يتم استقطاب فوائض التدفقات المالية التي لم تستطع اقتصادات الدول النفطية استيعابها من أجل توظيفها لدى الهيئات المالية العالمية، فتوظيف هذه العوائد بقدر ما تحقق من فوائد فانه لا يخلو من مخاطر تنسم بصعوبة التنبؤات المستقبلية ومنها:
 - مخاطر متعلقة بالسوق المالية من حيث تقلبات في أسعار صرف العملات والأوراق المالية؛
 - ومخاطر متعلقة بالتضخم وفقدان القوة الشرائية للأموال المودعة.

2-2) استخدام الفوائض النفطية للنمو:

تعتبر سنة 1973 نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق في العلاقات بين المنتجين والمستهلكين، أو بين الحكومات والمؤسسات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة والدول المستهلكة. مما جعل العائدات المالية من تصدير النفط ترتفع وينسب عالية جداً، ومما حدى إلى التوسع في استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وربط القطاع النفطي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مع الاستثمار في الخارج²⁸.

✦ أبعاد التنمية عن طرق النفط:

هناك ثلاث أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة والتي لها علاقة بقطاع النفط تتمثل بالبعد البيئي والبشري والدولي²⁹:

✦ البعد البيئي:

- هناك قناعة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة لعملية التنمية؛
- تركز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، سيكون له أثراً ضاراً على التنمية والاقتصاد بشكل عام؛
- لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي؛
- وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضاً من منظور حماية البيئة وتحقيق "التوازن البيئي".

✦ البعد البشري:

- يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان. حتى لا تفرض ضغوطاً شديدة على الموارد الطبيعية؛
- وبالتالي أصبح معنى التنمية المستدامة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم، وتوفير الرعاية الصحية الأولية وتوفير المياه النظيفة؛
- وهنا تظهر ضرورة خلق مؤشرات محددة تسمح بتحديد قدرة المجتمع على استنزاف الموارد الطبيعية ودرجة نفاذها، وبالتالي ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير سلباً على مستوى معيشة الأجيال القادمة.

✚ والبعد الدولي:

هناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي العالمي واستنزاف الموارد الطبيعية حيث حاولت الكثير من الدول زيادة معدلات انتاجها من المواد الأولية، مثل النفط، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ولسداد التزاماتها الخارجية.

✚ اتجاهات انفاق الفوائض النفطية:

يمكننا تحديد الاتجاهات الرئيسية لإنفاق عوائد الفوائض النفطية في جولة النقل التالية³⁰:

✚ الإنفاق الداخلي:

نقصد به توظيف العوائد النفطية داخل اقتصاد الدولة النفطية التي تحققت لها تلك العوائد، وأهم مجالات هذا الانفاق هو الانفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات حيث تتجه الدول النفطية الى زيادة الانفاق الاستهلاكي والواردات كلما ارتفعت عوائدها من النفط، مما يؤكد اعتماد هذه الدول على عوائد النفط في تمويل انفاقها الاستهلاكي ووارداتها السلعية.

✚ بناء احتياطات الصرف الأجنبي:

تساعد العوائد النفطية على بناء احتياطات مالية ضخمة للدول العربية النفطية، وعند تتابع تطور احتياطات الصرف بدون الذهب في هذه الدول نلاحظ أنها تزداد كلما ارتفعت أسعار النفط.

✚ تسديد الديون الداخلية والخارجية:

عمدت العديد من الدول العربية النفطية بعد انخفاض أسعار النفط في 1986 الى اللجوء الى الدين الداخلي العام والديون الخارجية للوفاء بحاجة التمويل في اقتصاداتها، ومع تحسن أسعار النفط منذ سنة 2003 استفادت من عوائدها المالية للوفاء من التزاماتها.

✚ الإنفاق العسكري:

تعتبر الدول العربية النفطية أكثر إنفاقا على شراء الأسلحة من الدول العربية غير النفطية بفعل ضغط الدول المصدرة للأسلحة التي هي نفسها الدول التي تستهلك النفط العربي، والملاحظ أن واردات الأسلحة في بعض الدول العربية النفطية لا تأخذ نفس حركة أسعار النفط دائما.

✚ شراء الذهب:

يعتبر الذهب مخزنا للقيمة، لذلك تتجه العوائد النفطية العربية الى توظيف أكثر أمانا وهو الاستثمار في الذهب، رغم ارتفاع أسعاره في نفس الوقت الذي تكون فيه أسعار النفط

مرتفعة، وبالتالي استثمار العوائد النفطية العربية في الذهب ما هو إلا تحويل تلك العوائد إلى الدول المصدرة للذهب التي هي نفسها الدول المستهلكة للنفط العملية هي إعادة تدوير غير منتج لأموال النفط.

✚ الانفاق الاستثماري:

تستعمل الدول العربية النفطية عوائدها النفطية أيضا في مجال يعتبر الأفضل لتوظيف تلك العوائد وهو الانفاق الاستثماري، لكن يتضح لنا أن حتى هذا التوظيف لا يخدم كثيرا الاقتصاد بما فيها التنمية والنمو في الدول العربية، إذ تنحصر مجالات الاستثمار عربيا في قطاعات العقارات والنفط والخدمات والبورصة.

✚ الادخار في صناديق الثروة السيادية:

لجأت الكثير من الدول العربية النفطية إلى انتهاج سياسة أكثر حذرا لإدارة إيراداتها المالية، والتي تتمثل في ادخار الفائض سعر النفط المرجعي المعتمد في ميزانياتها في هذه الصناديق والتي تساهم في تحقيق جملة من الأهداف أهمها الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في حالة صدمات أسعار النفط وحماية الموارد النفطية على المدى الطويل.

✚ الانفاق على التعليم والصحة والتحويلات الاجتماعية:

يعتبر هذا النوع من الانفاق أحد أوجه الانفاق التنموي، فعندما تتحسن إيرادات الدول العربية النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط، تسعى هذه الأخيرة إلى زيادة تمويل برامج التعليم والرعاية الصحية والأمن الاجتماعي من أجل الارتقاء بمستوى التنمية البشرية.

✚ وتنوع هيكل الاقتصاد الوطني:

استعمال العوائد النفطية في تنوع الهياكل الاقتصادية للدول النفطية وتقليل الاعتماد على قطاع النفط، حيث لم تتغير هياكل اقتصاديات الدول العربية النفطية كثيرا، وما زالت الصناعة الاستخراجية تهيمن على الاقتصاد.

✚ مناقشة استخدام الفوائض النفطية من أجل النمو الاقتصادي:

إن المسار الذي نرجوا من هذه الحكومات أن تسلكه في السنوات القادمة سواء في ما يتعلق باستخدام الإيرادات النفطية هو أن تبدأ في استيعاب الأخطاء السابقة والعمل على جعل شعوبها غاية التنمية ووسيلتها في أن واحد. فحتى تتم الاستفادة القصوى من هذه الفوائض لا بد من البدء في بناء المؤسسات المنتخبة بكل شفافية، وتدريب أفراد المجتمع على ممارسة الحرية والاستفادة منها في الارتقاء بالمجتمع. فجزء من هذه الفوائض لا بد أن يضاف إلى صناديق الاستثمار الموجوده حتى يزداد رأسم الها وبالتالي يتزايد العائد منها كأحد مصادر الدخل البديل للنفط. وقد يكون من المجدي اقتطاع جزء من عوائد النفط كلما زادت عن حجم معين ووضعه في صندوق للأجيال القادمة مع منع استخدام هذا الصندوق من قبل

الأجيال الحالية الا في حالات قاهرة تحدها المؤسسات التشريعية الممثلة للمجتمع. هذا عن الجزء المدخر من الإيرادات النفطية، أما الجزء الذي سيتم انفاقه فلا بد كذلك من توجيهه طبقا لأولويات تخدم المجتمع وتؤسس لتنمية فعلية فيه وتحقق الأمن الداخلي والأقليمي كذلك . فلا بد من التوجه أولا الى صيانة وتطوير مستوى البنية الأساسية كالمدارس والمستشفيات والطرق والاتصالات ثم الارتقاء بنوعية الخدمات التعليمية والصحية. كذلك لابد من الألتفات الى الشرائح الفقيرة في هذه الدول والتي لم تتمكن لسبب أو آخر من مواكبة غيرها في مستوى المعيشة، وإن كان هذا الدخل هو نتيجة لريع نفطي أنعم الله به على هذه الدول وليس نتيجة لعمل منتج³¹.

رغم التأثير الايجابي الكبير للنفط في التنمية الاقتصادية، إلا أن هناك بعض الآثار السلبية غير المباشرة. فعلى الرغم من تزايد معدلات النمو الاقتصادي النسبي للدول المصدرة للنفط، إلا أن النمط العام لصادراتها لم يتغير بشكل جذري حيث أن المواد والسلع الأولية لازالت تشكل النسبة الكبيرة من إيرادات هذه الدول³².

في السنوات الماضية، تدفقت على الصين مئات بلايين الدولارات سواء من فوائض التجارة او من الاستثمارات الموجهة للداخل من قطاعات الصناعة والعقار. واذا ما تركت دون رقابة، فانه سوف تضع ضغطاً متزايداً وتقوض قدرة صادراتها على المنافسة، التي هي العامل القيادي للنمو الاقتصادي³³. فمشكلة التقلبات في أسواق النفط تطرح ضرورة العمل على تخفيض درجة الاعتماد على القطر النفطي كأهم عامل للنمو الاقتصادي³⁴.

خاتمة:

هدفت هذه الدراسة لإبراز مدى ثقل النفط في اقتصاديات الدول من خلال خصائصه الهائلة التي جعلت منه العجلة المحركة لهذا العالم وأكسبه مكانة وأهمية كبيرة على الصعيد الدولي وباعتباره سلعة استراتيجية بالغة الأهمية على مختلف الأصعدة، ونظرا لزيادة العوائد النفطية بشكل كبير مما نتج عنها تراكم فوائض مالية لدى الدول العربية، لذلك من الضرورة إيجاد حل استراتيجي للدول العربية ذات الفوائض النفطية من أجل ترشيد هذه الفوائض، والجزائر كانت من بين الدول التي شهدت إصلاحات في بداية القرن الواحد والعشرين، على غرار إنشاءها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يهدف إلى امتصاص هذه الفوائض مع إثبات فعاليته في تمويل عجز الميزانية وتسديد الديون الخارجية.

- تبين من خلال بحثنا جملة من النتائج وهي:
- إن النفط الذي اعتمد عليه العالم كمصدر أساسي للطاقة، سيكون مهددا بالنضوب قبل غيره من مصادر الطاقة؛
 - سيبقى النمو الاقتصادي في الدول النفطية مرتبط بعائدات الدولة من النفط، حتى ولو انخفضت أكثر، نظرا لعدم وجود بدائل جادة؛
 - وتعتبر صناديق الثروة السيادية السبيل الأمثل والحل الاستراتيجي للدول النفطية من أجل ترشيد فوائضها النفطية.

- ومن خلال ما تم استعراضه من دراسة ونتائج، نقترح جملة التوصيات:
- تحديد استراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة.
 - الحاجة لخلق بيئة ملائمة لتتويع الاقتصاد خارج قطاع النفط مثل تشجيع الاستثمار في الأراضي الزراعية؛
 - توسيع البنية التحتية للاقتصاد من خلال توسيع الاستثمارات وتدريب اليد العاملة الماهرة لغرض تعزيز ودعم النمو الاقتصادي؛
 - واثمين دور المقاولاتية وإدارة المشاريع في إطار تشغيل ذوي الكفاءات.

الهوامش والمراجع:

- 1 مقال، «سوق النفط يمثل تحدياً لخطط النمو»، 2015/12/21،
<http://www.raya.com/news/pages/f707d335-2d54-4043-8d5c-4bc35eb19048>
- 2 بن زيدان حاج، «دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا: دراسة تحليلية قياسية -حالة الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر 1970-2010»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 2.
- 3 BADDACHE Farid, Le développement durable au quotidien, Eyrolles, Paris, 2006, p.162.
- 4 نادر خميس سماره، «مفهوم النمو الاقتصادي»، 2013/06/14،
<http://aelyanews.net/permalink/111972.html>
- 5 العمري علي، «دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (1970-2006)»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 43.
- 6 بن زيدان حاج، أطروحة دكتوراه علوم، مرجع سابق، ص 2.
- 7 كبداني سيد أحمد، «أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية -دراسة حالة قياسية-»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013، ص 17.
- 8 كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 3.
- 9 محمد الفاتح عبد الوهاب، «الفرق بين النمو والتنمية»، منتديات ملتقى الموظف الجزائري، 2010/10/26،
<http://www.mouwazaf-dz.com/t2589-topic#ixzz3vL6SMs5t>
- 10 العمري علي، مرجع سابق، ص 45.
- 11 علي حامد عبد الله الملا، «النفط وتأثير عائداته على التنمية المستدامة»، ورقة بحثية مقدمة في ورشة عمل حول «ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة»، من تنظيم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، الدوحة، يومي 15 و16 أكتوبر 2014.
- 12 مسعي محمد، «سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو»، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص ص 147-160.
- 13 مقدم مصطفى، «بحث حول النمو الاقتصادي»، منتديات ستار تايمز، 2013/03/16،
<http://www.startimes.com/?t=32344602>
- 14 عدوكة لخضر & قنوني حبيب، «المتغيرات الاقتصادية البنكية والنمو الاقتصادي (حالة الجزائر 1962-2008)»، مجلة "الدراسات الاقتصادية والمالية"، مجلة سنوية علمية محكمة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 05، السنة الخامسة، 2012، ص ص 262-247.
- 15 عدوكة لخضر & قنوني حبيب، مرجع سابق.

- 16 حمداني محي الدين، «حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 10.
- 17 مقال، «مصادر الطاقة التقليدية وبدائلها»، منتديات ستار تايمز، 2007/10/26، <http://www.startimes.com/f.aspx?t=6551518>
- 18 مخلفي أمينة، «محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)»، الجزء الأول، مطبوعة لطلبة العلوم الاقتصادية (لفائدة تخصص اقتصاد وتسيير بترولي السنة الثالثة ليسانس ل.م.د.)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014، ص ص 6-7.
- 19 بن زيدان حاج، «أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر: قراءة تحليلية 2000-2010»، مجلة "الاستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، جوان 2011، ص ص 1-31.
- 20 مخلفي أمينة، مرجع سابق، ص 8.
- 21 مخلفي أمينة، مرجع سابق، ص 13.
- 22 أرجع إلى:
- وحيد خير الدين، «أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص 69.
 - بوفليح نبيل، «صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية»، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، أبريل 2010، ص 3.
 - وحماي نعيمة، «تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009، ص 4.
- 23 تركي فيصل الرشيد، «تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها»، منتدى إقتصاد ومال، 2008/01/11، <http://saudiinfocus.com/ar/>
- 24 موري سمية، «آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص 160.
- 25 مقلد عيسى، «قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، ص 56.
- 26 مشدن هيبية، «أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003»، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 69.
- 27 عيسى مقلد، مرجع سابق، ص ص 60-61.

- 28 علي حامد عبدالله الملا، مرجع سابق.
- 29 علي حامد عبدالله الملا، مرجع سابق
- 30 حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 117-118
- 31 يوسف خليفة اليوسف، «هل تكون الفوائض النفطية الحالية نعمة أم نقمة؟»، 2006/06/13،
<http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=584>
- 32 علي حامد عبدالله الملا، مرجع سابق.
- 33 عادل سميّة، «النمو الصيني يصل التخمة وفوائض النفط العربي إلى المحرقة»، 2007/05/12،
[http://www.sironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/643.htm](http://www.sironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/643.htm)
- 34 لفلة إبراهيم، «تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)»، مجلة الباحث، دورية علمية محكمة سنوية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وقلّة، العدد 12، 2013، ص ص 9-18.